

# «الإخوان» نحو تسوية «مؤلمة» مع السيسي: الحفاظ على ما تبقى من التنظيم

في الوقت الذي يناهض فيه الخطاب الإعلامي لـ «الإخوان المسلمين» مساعيها للتصالح أو التسوية مع الدولة المصرية. تتكرر لقاءات الجماعة خارج مصر بقيادات استخباراتية مصرية للبحث عن تسوية ترضي الطرفين، وهو ما قد تفاقم به الجماعة الرأي العام المصري خلال الأيام المقبلة

اسطنبول - محمود علي

اضطرت جماعة «الإخوان المسلمين» إلى البوح بقليل من التفاصيل حول هوية الاتصالات التي تجريها السلطات المصرية معها منذ أسابيع، في ظل الجدل الذي قام بعد تصريحات سابقة الأسبوع الماضي لنائب مرشد «الإخوان» إبراهيم منير. فالقيادي المقيم في لندن كان قد شدد على أنه «لا تصالح مع نظام السيسي الذي قتل الآلاف من الإخوان، ولا تنازل عن عودة محمد مرسي إلى السلطة، فضلاً عن عودة مجلس الشورى والشعب المنحلين بقرار من وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي».

لكن «الإخوان»، نشرت أول من أمس، تقريراً أقرب إلى بيان، في أحد المواقع المقربة من مكتب لندن، قالت فيه إنها «تتلقى اتصالات من قبل شخصيات قريبة من النظام، وأخرى من داخله، لمحاولة

ارسلت الرياض جمال الخاشقجي لجنس نبض «الإخوان» حياك التسوية مع القاهرة

البحث عن رؤية ما لإنهاء الأزمة بشكل أو بآخر، أو على الأقل، الوصول إلى تهدئة بين مختلف الأطراف». وقالت في الرسالة إن هذه الاتصالات جرت مع قيادات إخوانية بارزة داخل مصر، وكذلك مع بعض القيادات الكبيرة خارج البلاد، كاشفة أن هناك اتصالات قامت بها شخصيات عسكرية سابقة وحالية في هذا الصدد.

وقد سعى نائب مرشد «الإخوان» والقائم بأعماله محمود عزت، طوال الأيام الماضية إلى واد التحركات المعارضة التي قادها مكتب الخارج للسيطرة على التنظيم، وأجرى انتخابات استطاع من خلالها تزكية كل المحسوبين عليه والذين يرجحون أفضلية التسوية مع السلطة، في مقابل التهدئة وخروج المعتقلين وإنهاء حالة الصراع الصفرية الحالية.

أكثر من قيادي من «الإخوان» كشفوا لـ «الأخبار»، تفاصيل اللقاءات والاتصالات التي تمت خلال الأيام الماضية معهم داخل مصر وخارجها. فوفقاً لقيادي إخواني في مكتب «الإخوان» المصريين في مدينة جدة السعودية، أن مسؤول مكتب «الإخوان» في الرياض هو من التقى وفداً من المخابرات العامة المصرية في الأيام القليلة الماضية للحديث عن تسوية سياسية.

وعلى الرغم من عدم نشر السعودية أي تفاصيل عن تلك اللقاءات، أوضح القيادي الإخواني أن اللقاء تم برعاية المخابرات السعودية، فيما تشكل الوفد الإخواني من ثلاثة أعضاء؛ على رأسهم مسؤول مكتب الرياض، والذي ياتمر

في هذا الوقت، قالت مصادر حكومية مصرية إن هناك نزاعاً بين أطراف أمنية داخل النظام حول التسوية مع «الإخوان». فعلى الرغم من الأوضاع السياسية الصعبة وإغلاق المناخ السياسي العام في مصر، ترى أطراف أمنية مقربة من السيسي أن «الإخوان» سوف ينصاعون في النهاية للسلطة ولا مجال لمحاولات التسوية معهم. في المقابل، ترى أطراف أمنية أخرى أن ملف «الإخوان» يجب إغلاقه بنسوية في ظل الوضع الداخلي، فضلاً عن ضغوط أوروبية وأميركية على السيسي لدمج

في هذا الوقت، قالت مصادر حكومية مصرية إن هناك نزاعاً بين أطراف أمنية داخل النظام حول التسوية مع «الإخوان». فعلى الرغم من الأوضاع السياسية الصعبة وإغلاق المناخ السياسي العام في مصر، ترى أطراف أمنية مقربة من السيسي أن «الإخوان» سوف ينصاعون في النهاية للسلطة ولا مجال لمحاولات التسوية معهم. في المقابل، ترى أطراف أمنية أخرى أن ملف «الإخوان» يجب إغلاقه بنسوية في ظل الوضع الداخلي، فضلاً عن ضغوط أوروبية وأميركية على السيسي لدمج

ومع اشتعال ردود أفعال قواعد «الإخوان» حول اللقاء الذي أخذ حيزاً من النقاش ومن الشنائم الموجهة للقيادات القديمة، فضلاً عن التحوين، رأت السعودية أن تسريب الخبر يسيء إليها،

رحبت قواعد «الإخوان» بأخبار المفاوضات من أجل التسوية مع اشتراط الإفراج عن المعتقلين (أي بي إي)



## مخاوف من تسريب بيانات الجيش إلى «جماعات إرهابية»

القاهرة - الأخبار

بعد دعوتها إلى ترشيح الانفاق على الدعم وإخراج غير المستحقين ممن يتلقون رواتب كبيرة في جهات عملهم في الدولة، والبدائية بهم كمرحلة أولى من دون استثناء لضباط الجيش والشرطة والقضاة، واجهت الحكومة المصرية مشكلة مرتبطة بقواعد البيانات الخاصة بهم التي لا يمكن تسليمها لأي جهة حكومية. وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي قد وجه ضرورة تطبيق إجراء التشفير الحكومي الرامي لخفض ميزانية الدعم بالموازنة على الفئات التي كانت تستثنى من أي إجراءات من هذا النوع.

وبحسب مصادر تحدثت إلى «الأخبار»، فإن قاعدة البيانات الخاصة بالقضاة متوافرة بالفعل ويمكن العمل عليها لإزالة هؤلاء من الدعم بسهولة، إذ سيجري تسليمها من وزارة العدل إلى الوزارات المعنية بالملف، لكن المشكلة الأكبر تكمن في قاعدة بيانات جهاز الشرطة والجيش التي لا يمكن تسليمها لأي جهة مدنية سواء ورقياً أو إلكترونياً. ويشير المصدر إلى أن الأزمة الحقيقية في هذا الأمر هي التخوف من تسريب القاعدة التي تضم الأسماء الخماسية للضباط والقضاة وعناوين منازلهم وحالاتهم الاجتماعية إلى موظفين مدنيين، قد يضعف أحدهم أمام رشوة مالية تقدم إليه من جماعات إرهابية أو يجري تسريبها بسبب خلل في الأنظمة الحكومية التي يُعمل بها، وخصوصاً أن الأسماء بالآلاف وهو ما يعني اتساع قاعدة الموظفين التي ستعمل على إزالة الأسماء. ويلفت إلى أن الاقتراح المقدم في الوقت الحالي كبديل

لتسليم قاعدة البيانات، هو أن تجري تنقية الأسماء عبر وزارة الإنتاج الحربي، وهي وزارة عسكرية ستسلم قاعدة بيانات المستحقين. هذا الأمر جرى بالفعل في الوقت الحالي، لكن جزء إزالة الأسماء سيُسند لعسكريين سيكون عددهم محدوداً، ويجري اختيارهم بناءً على معايير محددة، وبمراجعة دقيقة ويقومون بتنقية الجداول وإعادتها مرة أخرى.

أما الاقتراح الآخر، فمرتبط بتقدم القضاة والضباط بأنفسهم على دفعات وبشكل منظم من جهة عملهم لإزالة أنفسهم شهرياً، أو ألا يجري تجديد البطاقات بشكل تلقائي لهم مع انتهاء صلاحية البطاقات الحالية، بحيث لا يتوجهون إلى أي سجلات رسمية من أجل تقديم الأوراق الخاصة بهم.

بخلاف ذلك تعمل الحكومة في الوقت الحالي على تنقية الحاصلين على الدعم من المسافرين والمتوفين، وهو ما يتوقع أن يجري في غضون الشهور الثلاثة المقبلة، إذ منحت مهلة للمواطنين للإبلاغ عن حالات السفر والوفاة اعتباراً من أول كانون الأول/ديسمبر مع إعفائهم من أي غرامات وهي خطوة يتوقع أن توفر بشكل أولي 10 مليارات جنيه.

إلى ذلك أعلن وزير المالية عمرو الجارحي أمس، أن الحكومة ستطرح سندات بالدولار في الأسواق الدولية خلال شهر كانون الثاني/يناير بقيمة تتراوح بين 3,5 و4 مليارات دولار، وهي الخطوة التي تأجلت من الشهر الحالي لبدء العام المقبل على خلفية اضطراب الأسواق العالمية بعد فوز الرئيس دونالد ترامب، بالانتخابات.

وخصوصاً أنها أدرجت جماعة «الإخوان المسلمين» على قوائم الإرهاب منذ أكثر من عام، وهو ما دفع المملكة إلى تهديد القيادات الإخوانية في السعودية بالترحيل في حال تكرار مثل هذه التسريبات عن مساعٍ سعودية لرعاية تسوية إخوانية مع النظام في مصر، وذلك وفقاً للقيادي في مكتب جدة.

قواعد «الإخوان» في الداخل لم تكن بعيدة عن التفاصيل المتناثرة حول الأزمة ومساعي القيادات التاريخية للبحث عن تسوية سياسية مع نظام السيسي. فمع وصول خبر لقاء قيادات «الإخوان» بوفد المخابرات العامة المصرية في الرياض، أبدت قطاعات كبيرة من قواعد «الإخوان» في وسط الدلتا والقاهرة الكبرى وبعض محافظات الصعيد مثل المنيا وقنا وسوهاج ترحيبها، مع اشتراط الإفراج عن المعتقلين وإنهاء حالة المعاناة الحالية التي يعانيها المطاردون والتنظيم بشكل كامل، وفقاً لرواية قيادي إخواني في قطاع وسط الدلتا شمال مصر لـ «الأخبار».

ويذهب قيادي إخواني في اسطنبول إلى أبعد من ذلك بقوله إن الإعلامي السعودي جمال خاشقجي التقى بقيادات إخوانية في تركيا في الأشهر الماضية بتكليف من الرياض لجنس نبض الإخوان حيال تسوية مع النظام. ذلك إلى جانب نصيحة سعودية لـ «الإخوان» بالاختفاء من تصدر المشهد السياسي بالكامل والسماح لوجوه ليبرالية أو حتى إسلامية مستقلة لتصدر المشهد السياسي في مصر حتى يتجنب «الإخوان» استفزاز الأطراف الإقليمية والدولية.

وفيما يمكن اعتباره مساعي إيجابية من جانب قيادات التنظيم التاريخية لحلحلة الأزمة الحالية، ثمة عوائق بين «الإخوان» والسلطة سوف تكون كالبؤر التي ستبتلع أي محاولات تسوية في القريب العاجل، إلا إذا كان لدى «الإخوان» القدرة على ابتلاع هذا الحجم من الخسائر؛ وعلى رأسها بطبيعة الحال الانسحاب من المشهد السياسي، فضلاً عن قبول السيسي في السلطة، بالإضافة إلى السكوت عن قتلى «رابعة» و«النهضة»، والموقف الشائك من قضية محمد مرسي.

وحول التوقيت الدقيق للقاء القيادات الإخوانية بوفد المخابرات المصرية في السعودية، قال قيادي إخواني من المنوفية شمال مصر لـ «الأخبار»، إن اللقاء كان في عزاء الأمير تركي بن عبد العزيز، شقيق الملك السعودي سلمان الذي توفي في 12 من الشهر الحالي، كاشفاً عن أن الوفد المصري طالب الوفد الإخواني بإبلاغ القيادات التاريخية برغبة الجهاز الأمني المصري في الجلوس معاً والبحث عن صيغة ترضي كل الأطراف، وهو ما رحب به الوفد الإخواني، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الأخير ذهب إلى العزاء بتكليف من إبراهيم منير بعد تواصل مع المخابرات السعودية.

ومع الغياب الواضح لمكتب الأزمة في الخارج والمحسوب على التيار الشبابي داخل «الإخوان» في ملف التسوية مع النظام في مصر، بدا أن إبراهيم منير ماض نحو تسوية مؤلمة لـ «الإخوان» في سبيل الحفاظ على ما تبقى من التنظيم داخل مصر وضمن عودة المطاردين إلى ديارهم، من دون ملاحقة من النظام في مصر.